الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
15 July 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الخامسة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونتسك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55625 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٢٤ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة** (تابع) (A/56/767؛ A/58/11، A/58/63 و A/58/189)

١ - **السيد سيسي** (رئيس لجنة الاشتراكات): قدم تقرير لجنة الاشتراكات (A/58/11)، ثم قال إن لجنة الاشتراكات قد ركزت، في دورتها الثالثة والستين، على جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٢ - وفي سياق الإستناد إلى ما قررته الجمعية العامة في القرار ٥/٥٥ باء، قررت لجنة الاشتراكات أن تستعرض جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بناء على عناصر المنهجية المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وهذه المنهجية واردة، هي والمعلومات المتصلة بتطورها، في المرفقين الأول والثاني للتقرير. ولدى النظر في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، استخدمت اللجنة المعلومات الإحصائية الخاصة بالفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ التي وفرتها الأمانة العامة، هي وعدد من الدول الأعضاء. وتوجد تفاصيل أخرى في الفرعين باء وجيم من الفصل الثاني من التقرير.

٣ - وفيما يتعلق بالدخل القومي الإجمالي، ينبغي الرجوع إلى الفقرة ٢٠ من التقرير. والدول الأعضاء في سبيلها إلى الانتقال من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وإعادة تسمية الناتج القومي الإجمالي ليصبح الدخل القومي الإجمالي لا يمثل سوى مجرد صقل لمفهومي الناتج والدخل ولا ينطوي على أي تغيير في التغطية الفعلية للمفهوم. وحيث أن هناك دولا أعضاء، تمثل ٩٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قد قامت بتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بحلول أيار/مايو ٢٠٠٣، فإن اللجنة قد استخدمت الدخل القومي الإجمالي بوصفه مقياسا للدخل فيما يتعلق بجدول الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٤ - وبشأن أسعار التحويل، يجب على اللجنة أن تحدد ما إذا كان أي سعر من أسعار الصرف السوقي، التي سبق استخدامها في تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي إلى دولارات من دولارات الولايات المتحدة، قد أفضى إلى حدوث تقلبات وتشوهات كبيرة في دخل بعض الدول الأعضاء، وإذا كان الأمر على هذا النحو، فأية أسعار بديلة يتعين استخدامها. وعقب الاضطلاع باستعراض شامل للمعلومات المقدمة من عدد من الدول الأعضاء، إلى جانب حالات البلدان التي تم تعديل أسعارها لأغراض جدول الأنصبة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، والبلدان التي يبدو أنه يوجد فيها تفاوت خطير بين النمو الحقيقي للدخل القومي الإجمالي ونمو الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة، والبلدان التي أظهرت فيها المنهجية المنقحة لأسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السلع تشوهات أثناء فترة الأساس المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة، قررت اللجنة أن تستعيض عن بعض أو كل أسعار الصرف السوقية بالنسبة للأرجنتين وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وفنزويلا ولبنان وميانمار ونيجيريا. ومع هذا، فإن بعض أعضاء اللجنة قد أعربوا عن تحفظات قوية بشأن قرار تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السلع على بعض البيانات الخاصة بالأرجنتين.

٥ - وبمجرد قيام اللجنة بالبت بشأن البيانات الواجبة الاستخدام لدى حساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فإن هذا يعني أنها قد طبقت عناصر المنهجية الواردة بالفقرة ١ من القرار ٥/٥٥ باء. ورغم هذا، فإن جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ قد أبرز

عددا من التعديلات الإضافية، بما في ذلك التدابير الانتقالية المتعلقة بالدول الأعضاء التي تعرضت لزيادات حادة في معدلات الأنصبة لديها وتوزيع مبلغ إضافي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بعام ٢٠٠١، مما لم يرد في الفقرة ١ من القرار ٥/٥٥ باء، ومما لم ينعكس، بالتالي، في المنهجية المطبقة من جانب لجنة الاشتراكات فيما يتصل بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ولقد قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالأخذ بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ الذي ورد في الفقرة ٤٢ من تقريرها.

٦ - وبالنسبة لقضية خطط الدفع المتعددة السنوات، يلاحظ أن الجمعية العامة قد أيدت في قرارها ٤/٥٧ باء النتائج التي خلصت إليها لجنة الاشتراكات بشأن خطط الدفع هذه. والفصل الرابع من تقرير اللجنة الحالي يتضمن نتائج استعراضها لآخر تقرير للأمين العام عن خطط الدفع المتعددة السنوات (A/58/63)، كما يتضمن أيضا معلومات مستكملة عن الخطط التي سبق تقديمها في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وكافة الخطط المعروضة كانت موضع نظر أيضا في سياق طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق؛ وثمة مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع بالفصل الخامس من التقرير. وقد أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على النظر في مسألة تقديم خطط لدفع المتأخرات. ولاحظت اللجنة مع التقدير الجهود الكبيرة المبذولة من بعض الدول الأعضاء المهتمة بخفض متأخراتها، وحثتها على أن تبذل قصاراها كيما تفي بالتعهدات المقدمة في خططها المتعلقة بالدفع.

٧ - ووفقا للولاية المعزاة إلى لجنة الاشتراكات بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنها قد قامت بالنظر في عدد من طلبات الإعفاء في إطار المادة ١٩ من الميثاق. وقد قامت أيضا أربع من الدول الأعضاء التي طلبت الإعفاء بتقديم خطط دفع متعددة السنوات، وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء الطالبة للإعفاء بموجب المادة ١٩ على النظر في مسألة تقديم خطط من هذا القبيل إذا كانت في وضع يمكنها من ذلك، وكذلك على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات دعما لطلباتها.

٨ - ولدى اختتام الدورة الثالثة والستين للجنة الاشتراكات، كانت هناك ١٦ دولة عضوا قد تأثرت بأحكام المادة ١٩. وعمدت أربع دول أعضاء، في وقت لاحق، إلى سداد المبلغ اللازم لاسترجاع حقها في التصويت بالجمعية العامة، وتوجد الآن ١٢ دولة من الدول الأعضاء تعد خاضعة في الوقت الراهن لأحكام المادة ١٩، وهذه الدول هي: بوروندي وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان تومي وبرينسيبي والصومال وطاجيكستان والعراق وغينيا - بيساو، وليبريا والنيجر، وفي حالة عدم اتخاذ قرارات أخرى في هذا الشأن من جانب الجمعية العامة، فإن هذه الدول لن يكون لها صوت بالجمعية العامة.

٩ - وفي القرار ٤/٥٧ جيم، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى لجنة الاشتراكات أن تقدم توصيات بتدابير ذات أثر إيجابي لتشجيع الدول الأعضاء على تسديد ما عليها من متأخرات، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى دراستها المستفيضة لمثل هذه التدابير في دوراتها الأخيرة، وقررت أن تواصل نظرها في تلك المسألة بدورتها القادمة، في ضوء أي توجيه مقدم من الجمعية العامة، فضلا عن تلك المعلومات المستكملة التي تتعلق بتجربة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وأن تقدم تقريرا جديدا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الحالية.

١٠ - وبشأن المعايير المتصلة بتعديل معدلات الأنصبة المقررة على أساس مخصص، قامت اللجنة باستعراض المعلومات الخاصة بما سبق تقديمه من مطالبات بالتعديل من جانب الدول الأعضاء، ووافقت على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة. وعقب إجراء استعراض أولي، وافقت اللجنة، مع هذا، على أنه ينبغي للظروف المحيطة بهذه المطالبات أن تكون بالفعل استثنائية وغير عادية، مع استناد هذه المطالبات إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن الطابع الاستثنائي وغير العادي الذي يتسم به الإجراء المطلوب.

١١ - وقررت لجنة الاشتراكات، في دورتها الحادية والستين، أن تنظر في مسألة تحديد أنصبة الدول غير الأعضاء. وتتضمن المنهجية الحالية حساب رسم سنوي ثابت بالنسبة للدول غير الأعضاء التي تشارك بشكل كامل في بعض الأنشطة الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويستند هذا الرسم إلى مجموع صافي الأنصبة المقررة في الميزانية العادية، وإلى معدل نظري لهذه الأنصبة تحدده الجمعية العامة، وأيضا إلى نسبة مئوية محددة من الرسوم السنوية، مما تستعرضه الجمعية العامة كل خمس سنوات، وذلك بناء على مستوى مشاركة الدولة غير العضو في الأنشطة الممولة من الميزانية العادية.

١٢ - والدولة غير العضو الوحيدة، التي لا يزال نصيبها المقرر خاضعا لتلك الترتيبات، هي الكرسي الرسولي، وحيث أن المعدل النظري للنصيب المقرر على تلك الدولة قد تحدد بنسبة ٠,٠٠١، فإن النظام الحالي يبدو مرهقا وباهظ التكلفة دون داع. ومن ثم، فإن الأمانة العامة قد اقترحت تحديد نسبة الرسم السنوي الثابت بمقدار ٥٠ في المائة من المعدل النظري للنصيب المقرر دون مزيد من الاستعراضات الدورية، ولقد وافق الكرسي الرسولي على ذلك. وقبلت اللجنة هذا الترتيب، وأوصت الجمعية العامة بتحديد نسبة الرسم السنوي الثابت للكرسي الرسولي بمعدل ٥٠ في المائة من المعدل النظري للنصيب المقرر مع تعليق أي استعراضات دورية أخرى. وأوصت اللجنة كذلك بتحديد المعدل النظري لنصيب الكرسي الرسولي المقرر للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بنسبة ٠,٠٠١ في المائة.

١٣ - وفي نهاية المطاف، لاحظت اللجنة أنه وفقا لأحكام الفقرة ٨ (أ) من قرار الجمعية العامة ٥/٥٥ باء، فإن الأمين العام قد قبل ما يعادل أكثر من ١,٧ مليون دولار بأربع عملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة، وذلك من العملات المقبولة لدى المنظمة، في عام ٢٠٠٢.

١٤ - **السيد هالبواتشز** (المراقب المالي): قدم تقرير الأمين العام بشأن خطة الدفع المتعددة السنوات (A/58/63)، ثم قال إن الجمعية العامة قد سلمت، في قرارها ٢٤٣/٥٦ ألف، بأن خطط الدفع المتعددة السنوات قد تكون ذات جدوى، فهي تتيح للدول الأعضاء أن تثبت التزامها، في إطار المادة ١٩ من الميثاق، بسداد ما عليها من متأخرات، مما ييسر بالتالي من النظر في طلبات الأعضاء على يد لجنة الاشتراكات. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقترح مبادئ توجيهية لخطط الدفع هذه عن طريق لجنة الاشتراكات. ولقد وافقت لجنة الاشتراكات، بعد استعراضها لتقرير الأمين العام ذي الصلة (A/57/65)، على عدد من الاستنتاجات والتوصيات، وهي واردة في الفقرات ١٧ إلى ٢٣ من تقريرها بشأن دورتها الثانية والستين (A/57/11). وفي القرار ٤/٥٧ باء، أيدت الجمعية العامة تلك الاستنتاجات والتوصيات.

١٥ - ولقد قدمت أربع خطط للدفع قبل اتخاذ القرار ٤/٥٧ باء. ولم يكن هناك خطط معروضة أخرى عند إعداد التقرير، وذلك رغم أن جورجيا قد قدمت في وقت لاحق تنقيحا جديدا لخطتها، كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى

والنيجر قد ذكرتا أنهما تنويان تقديم خطط للدفع فيما بعد. وفيما يتعلق بخطط الدفع الأربع القائمة، يلاحظ أن ثمة دولة عضوا واحدة فقط قد تجاوزت خطتها للدفع إلى حد كبير، وهناك دولتان قد اضطلعتا إلى حد ما بما عليهما من التزام، وتوجد دولة واحدة قد سددت ما يقل كثيرا عن المبلغ المتوقع.

١٦ - وبالنسبة لمذكرة الأمين العام بشأن متأخرات الأنصبة المقررة على يوغوسلافيا السابقة (A/58/189)، قام الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/56/767)، بلفت انتباه الجمعية العامة إلى مسألة ما على يوغوسلافيا السابقة من متأخرات، وذلك في أعقاب تفككها وإنهاء عضويتها بالأمم المتحدة. وفي هذه الرسالة، أوضح الأمين العام أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن معالجة تلك المتأخرات. ولقد قدمت معلومات ذات صلة في مرفق لهذه الرسالة.

١٧ - ومنذ تاريخ هذه الرسالة، قررت الجمعية العامة أن تعيد إلى الدول الأعضاء ائتمانات تتعلق بالأرصدة الدائنة لعدد من عمليات حفظ السلام التي تم بشأنها احتساب أرصدة مقررة على يوغوسلافيا السابقة. وفي أعقاب تطبيق حصة يوغوسلافيا السابقة في هذه الائتمانات، يلاحظ أنه قد انخفضت إلى حد ما متأخرات أنصبتها المقررة. وفي هذا الصدد، وفرت مذكرة الأمين العام معلومات مستكملة عن الأنصبة المقررة غير المسددة من جانب يوغوسلافيا السابقة، بهدف مساعدة الجمعية العامة في مواصلة النظر في هذه المسألة.

١٨ - **السيد هاراغوشي** (اليابان): قال إن اضطلاع الأمم المتحدة بدورها في تعزيز السلم والاستقرار بالعالم يقتضي تمكينها من تنفيذ أنشطة تتناسب مع ما تلقاه من ثقة ودعم من قبل الدول الأعضاء وشعوبها. ومع هذا، فإن ثمة عددا متزايدا من دافعي الضرائب باليابان يرى أن بلده يتعرض لمعاملة غير منصفة بالأمم المتحدة. ولا يجد هؤلاء المواطنون سببا واضحا لتحميل اليابان لما يقرب من ٢٠ في المائة من نفقات المنظمة، كما أن ثمة تشككات بشأن المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، بما فيها التخفيضات المختلفة والحد الأقصى. وهذا الإحساس بعدم العدالة قد تفاقم من جراء جمود عملية إصلاح مجلس الأمن، فضلا عن الإبقاء على ما يسمى عادة ''الدول المعادية'' بالميثاق.

١٩ - وإصلاح الأمم المتحدة، على نحو فعلي، لا بد له أن يؤدي إلى تهيئة نظام لإدارة شؤون العالم يتسم بالشرعية والعدالة. والإنصاف في تقاسم الأعباء فيما بين الدول الأعضاء يمثل شرطا أساسيا لبلوغ هذا الهدف. وثمة حاجة إلى جدول للأنصبة المقررة يتصف بمزيد من التوازن، ويعكس الأداء الاقتصادي الفعلي لكل دولة عضو، إلى جانب وضعها ومسؤولياتها في الأمم المتحدة.

٢٠ - وفيما يتصل بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، يلاحظ أن الوفد الياباني غير مقتنع بأن توصيات لجنة الاشتراكات تتفق تماما مع المنهجية الحالية لهذا الجدول، بصيغتها الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ باء، وهو يشعر بالأسف لأن بعض قرارات لجنة الاشتراكات كانت متأثرة بعوامل سياسية.

٢١ - **السيد مارتيني** (إيطاليا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة إليه وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إنه يأسف لعدم تمكن اللجنة من تناول جدولي الأنصبة المقررة المتعلقين بالميزانية العادية وميزانية حفظ السلام كيما تستطيع بعد ذلك أن تنتقل إلى مناقشة

قضايا أخرى. والتقريران المتعلقان بجدولي الأنصبة هذين يوفران صورة واضحة للقدرة الشاملة للدول الأعضاء على السداد، مما يشكل معيارا أساسيا لقسمة نفقات المنظمة. ولا يجوز لهذا المعيار أن يتعرض لطلبات التعديل، والاتحاد الأوروبي مصمم على تطبيق جميع فقرات قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣٥ تطبيقا كاملا، بدون استثناء.

٢٢ - ودفع الاشتراكات المقررة، على نحو كامل وفي الوقت المناسب ودون شروط، إلى جانب تسديد المتأخرات، يعتبران عاملين ضروريين لعمل المنظمة على أساس متين. وفي هذا الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى أهمية القيام، على نحو منصف وفعال، بتناول إجراءات الموافقة على طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وعلى الدول الأعضاء، التي تنوي طلب الإعفاء في إطار المادة ١٩ أن تلتزم أيضا بالحدود الزمنية التي وضعتها الجمعية العامة.

٢٣ - ولقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/٤ جيم، أن تقوم لجنة الاشتراكات بتقديم توصيات عن التدابير المتخذة لتشجيع الدول الأعضاء على تسديد متأخراتها، وربما كان من المستصوب أن تقدم الجمعية العامة لهذه اللجنة تعليمات تتسم بمزيد من التركيز، من قبيل احتساب فوائد على المتأخرات. ومن الواجب أن تحدد ممارسة من شأنها أن تنصف الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها، دون فرض شروط مرهقة على الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتها المالية.

٢٤ - وخطط الدفع المتعددة السنوات بالغة الأهمية في هذا الصدد، والاتحاد الأوروبي يلاحظ، مع التقدير، تلك الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء التي قدمت خططا للسداد من أجل تقليل ما عليها من متأخرات. والاتحاد يشارك في الرأي القائل بأنه يجب على لجنة الاشتراكات أو اللجنة الخامسة أن تأخذ في الاعتبار، لدى النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، مسألة تقديم خطة للدفع وحالة تنفيذ تلك الخطة.

٢٥ - **السيدة عفيفي** (المغرب): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إنها تود أن تؤكد من جديد أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة قانونا بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق. ومن المطلوب من كافة الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط، وإن كانت ثمة حاجة إلى القيام، على نحو يتسم بالتعاطف، بتفهم أوضاع الدول الأعضاء التي قد تكون عاجزة بصورة مؤقتة، عن الوفاء بالتزاماتها المالية من جراء وجود صعوبات اقتصادية فعلية. وثمة أهمية للمفاوضات القادمة بشأن جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ومن المؤكد مرة أخرى أن مبدأ القدرة على السداد ينبغي له أن يكون بمثابة المعيار الأساسي الذي من شأنه أن ينظم عملية قسمة نفقات الأمم المتحدة.

٢٦ - واستنتاجات وتوصيات لجنة الاشتراكات جديرة بالاعتماد، وهناك أهمية أكيدة لدور هذه اللجنة بوصفها هيئة الخبراء الوحيدة المكلفة بتقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن مسألة قسمة نفقات الأمم المتحدة. وثمة شعور بالقلق، مع هذا، لما لاحظته بلدان نامية كثيرة من حدوث زيادات كبيرة في أنصبتها المقررة في الفترة القادمة، وذلك على الرغم من تقوض قدرة هذه البلدان على السداد بسبب شتى العقبات الاقتصادية. وبالإضافة إلى هذا، فإن خطط الدفع المتعددة السنوات ينبغي لها أن تظل طوعية، ولا يجوز ربطها بتدابير أخرى.

٢٧ - ويجب أن تجري المناقشات المتصلة بالبند قيد النظر على نحو شامل وواضح، من أجل اختتام المفاوضات بشكل سريع، حتى يمكن تركيز كافة الجهود على النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٨ - **السيدة بوكانان** (نيوزيلندا): تحدثت أيضا باسم كندا وأستراليا، فقالت إن العمل بشأن جدول الأنصبة المقررة قد تيسر، إلى حد كبير، بفضل ما قررته الجمعية العامة من الإبقاء على المنهجية المعتمدة في عام ٢٠٠٠، وتطبيق هذه المنهجية على حساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وتقرير لجنة الاشتراكات جدير بالتقدير، وثمة تسليم بذلك الأسلوب الواعي الذي تناولت به اللجنة ما طلبته الدول الأعضاء من إدراك ما يكتنفها من ظروف استثنائية. وهناك اعتراف أيضا بأهمية الجهود التي بذلتها اللجنة لوضع توصياتها بناء على تحليلات تقنية.

٢٩ - ولجنة الاشتراكات قد وفرت خدمة ممتازة للدول الأعضاء، وذلك من خلال تقديم توصيات موحدة بشأن جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. والتقرير ذو الصلة قد أوضح بعض القضايا، التي كانت موضع مناقشات حامية، وخاصة مسألة تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السلع على الأرجنتين، وقد كان الدور الاستشاري الذي اضطلعت به لجنة الاشتراكات في غاية الأهمية، مما يرجع بالتحديد إلى مساندة الحقائق الموضوعية لأكثر من تفسير واحد فيما يتصل باستخدام أسعار الصرف تلك المعدلة حسب أسعار السلع. ولقد يكون من المفيد، في المستقبل، أن تقوم اللجنة بوضع معايير أكثر دقة لاستخدام أسعار الصرف هذه، وذلك مع كفالة صياغة التوصيات بناء على بيانات تقنية.

٣٠ - وبوسع وفود نيوزيلندا وكندا وأستراليا أن تتقبل جدول الأنصبة المقررة المقترح في مشموله، وهي ترى أن اللجنة الخامسة ينبغي لها أن تكون في موضع يسمح لها باختتام مناقشتها دون تأخير لا مبرر له. وهذا لا يحول، رغم ذلك، دون احتمال اضطلاع إحدى الدول الأعضاء طواعية بحصة أكبر قدرا من الاشتراكات المقررة، مما يؤدي بالتالي، إلى تعديلات عملية بالنسبة للآخرين.

٣١ - وفيما يخص تعديل نسب الأنصبة المقررة على أساس مخصص، ينبغي للجنة الاشتراكات أن تعود إلى تناول هذا الموضوع، فهذه المعايير لازمة لتمكين الجمعية العامة من معالجة طلبات التعديل في المستقبل.

٣٢ - وفي نهاية المطاف، لم يكن من المدهش ألا تتمكن لجنة الاشتراكات من تحديد تدابير جديدة ذات آثار إيجابية لتشجيع الدول الأعضاء على سداد ما عليها من متأخرات، فمصطلح ''إيجابية'' ذاتي لحد كبير. وثمة أفكار كثيرة لدى الجمعية العامة للعمل في هذا المجال، ومن الواجب عليها أن تواصل التماس الجديد من الأنهج لكفالة سداد الاشتراكات في حينها وبكاملها.

٣٣ - **السيد دي ريفيرو** (بيرو): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إنه يمكن القيام بمزيد من الصقل للمنهجية المتعلقة بإعداد جدول الأنصبة المقررة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في الفقرة ١ من القرار ٥٥/٥ باء، ومع هذا، فإن الوقت المناسب للاضطلاع بهذه العملية لم يحن بعد. ومجموعة ريو تؤيد تلك الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات (A/58/11)، وهي استنتاجات وتوصيات جديرة بالاعتماد في مرحلة مبكرة حتى تتمكن اللجنة من تكريس كامل اهتمامها للمفاوضات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة.

٣٤ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): تحدث باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن المجموعة ترغب في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومجموعة الدول العربية ترحب بتقرير لجنة الاشتراكات (A/58/11)، ورغم ذلك، فإنها تلاحظ مع القلق أن الأنصبة المقررة لبعض الدول العربية قد ارتفعت بنسبة ٢٥٠ في المائة. واعتماد الكثير من هذه البلدان على مورد واحد غير متجدد قد أدى إلى إحداث تقلبات ضخمة في

اقتصاداتها، مما قد يؤثر على نحو ضار بقدرتها على السداد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار الصرف السوقية لعملات البلدان العربية قد انخفضت كثيرا في السنوات الأخيرة، وغالبية هذه البلدان تواجه صعوبات اقتصادية بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات السياسية بالمنطقة وفرض جزاءات اقتصادية، دولية ومن طرف واحد، على بعض الدول العربية. وثمة حاجة، بالتالي، إلى تحديد العوامل التي أفضت إلى زيادة الأنصبة المقررة للدول العربية، وكذلك إلى النظر في كيفية تقويم الوضع.

٣٥ - وهناك أهمية كبرى بالنسبة للدول الأعضاء، ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية، لسداد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط. والبلدان، التي توجد لها أنصبة مقررة غير مدفوعة، أن تثبت التزامها بالقضاء على متأخراتها. ومع هذا، فإن خطط الدفع المتعددة السنوات يجب أن تكون طوعية، ولا يجوز لها أن ترتبط بتدابير أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات لجنة الاشتراكات بشأن الطلبات المقدمة من الدول للحصول على الإعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق لا ينبغي لها أن تتضمن شروطا مسبقة، ومن المتعين عليها أن تكون مستندة إلى البيانات المتوفرة والظروف الاقتصادية لكل دولة.

٣٦ - **السيد شيمونغكول** (تايلند): قال إن وفده يرغب في إعلان تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. واستعراض جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ قد تم بصورة دقيقة وواضحة على نحو معقول، ووفد تايلند يساند التوصيات ذات الصلة المقدمة من لجنة الاشتراكات. وهو يود، مع هذا، أن يؤكد أهمية مبدأ القدرة على السداد، الذي ينبغي له أن يكون معيارا أساسيا لدى قسمة نفقات الأمم المتحدة، إلى جانب الحاجة إلى النظر في بيانات الدول الأعضاء، التي تواجه أزمات اقتصادية أو صعوبات شديدة، على نحو موضوعي، وبناء على الوقائع الواردة في البيانات المتاحة.

٣٧ - وبغية قيام الأمم المتحدة بالوفاء بولاياتها وبما أنيط بها من توقعات، يجب على كافة الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط. ووفد تايلند يلاحظ بالتالي، مع القلق، أن الأنصبة المقررة غير المسددة قد بلغت، في عام ٢٠٠٢، ١,٧ بليون دولار. وهو يود أن يشجع الدول الأعضاء، التي توجد لها أنصبة مقررة غير مدفوعة، على تقديم خطط للدفع متعددة السنوات بهدف القضاء على متأخراتها في أسرع فرصة ممكنة. وتايلند تقوم دائما، من جانبها، بسداد مساهمتها المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الأخيرة.

٣٨ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن الجمعية العامة قد قامت، في دورتها الخامسة والخمسين، بتقييم شامل لنظام قسمة نفقات الأمم المتحدة، مما أفضى إلى اتخاذ القرارات ٥/٥٥ و ٢٣٥/٥٥ و ٢٣٦/٥٥. والمشاورات التي أدت إلى اتخاذ هذه القرارات كانت مناقشات معقدة، كما أن القرارات ذات الصلة قد عكست توازنا سياسيا دقيقا.

٣٩ - ووفقا لهذه القرارات، قررت الجمعية العامة تعليق تنقيح المنهجية التي يستند إليها حساب جدول الأنصبة المقررة لمدة ست سنوات، ومن ثم، فإن لجنة الاشتراكات قد وضعت مشروع جدول للأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بناء على المنهجية المعتمدة في عام ٢٠٠٠ والمعلومات الاقتصادية المستكملة المقدمة من الدول الأعضاء.

٤٠ - ووفقا لهذا الجدول، ونتيجة لما اعترى الاقتصاد المكسيكي من تحسن كبير، ارتفعت اشتراكات المكسيك بأكثر من ٧٥ في المائة، من ١,٠٨٦ إلى ١,٨٩٩ في المائة، مما يجعلها عاشر أكبر بلد مساهم في ميزانية المنظمة. ومنذ

تأسيس الأمم المتحدة، تقوم المكسيك بسداد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط، حتى عندما كانت الأحوال الاقتصادية في غاية السوء، ومن المتوقع من جميع الدول أعضاء المنظمة أن تثبت نفس المستوى من الالتزام بالنسبة لها.

٤١ - والمكسيك لا تعارض بالضرورة إجراء تنقيحات للمنهجية في المستقبل، ما دام كان هدف هذه التنقيحات متمثلا في توزيع العبء المالي بصورة عادلة وفقا لقدرة الدول الأعضاء على السداد.

٤٢ - **السيدة يون سيونغ - مي** (جمهورية كوريا): قالت إن وفدها يؤيد كثيرا من توصيات لجنة الاشتراكات، بما فيها تلك التوصيات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وهو يود أن يشدد على أهمية القدرة على السداد، بوصفها تشكل المعيار الأساسي لتحديد الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. وفي الوقت الذي يؤيد فيه الوفد قصر استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السلع على الحالات الاستثنائية وحدها، فإنه يدرك أن سعر الصرف الثابت قد أفضى إلى تشويهات حادة في قيمة البيزو بالأرجنتين، حتى قبل عام ٢٠٠١. وفي ظل هذه الظروف، يمكن للوفد أن يوافق على تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب أسعار السلع لمدة سنتين من الفترة الأساسية الممتدة ست سنوات.

٤٣ - وخطط السداد المتعددة السنوات تمثل طريقة مفيدة لقيام الدول الأعضاء بإثبات تعهدها بالوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة. ووفد جمهورية كوريا يرغب في الإعراب عن تقديره لتلك البلدان التي بذلت جهودا كبيرة من أجل تنفيذ خططها المتعلقة بالسداد. وفيما يتعلق بمعايير تعديل معدلات الأنصبة المقررة على أساس مخصص، يتطلع الوفد إلى الاستماع لآراء لجنة الاشتراكات في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٤٤ - **السيد زهانغ ييشان** (الصين): قال إن وفده يرغب في إعلان تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وثمة تقدير لذلك الأسلوب الذي يتسم بطابع عملي، والذي اتبعته لجنة الاشتراكات في تسيير أعمالها بدورتها الثالثة والستين. وما فتئ مبدأ القدرة على الدفع بمثابة الأساس الذي يستند إليه تحديد جدول الأنصبة المقررة، وذلك منذ إنشاء المنظمة. ولقد ظل هذا المبدأ صامدا أمام اختبارات العصر، وهو جدير بالإبقاء، حيث أن الالتزام به يشكل السبيل الوحيد للاضطلاع بتعديلات منطقية وعادلة لهذا الجدول.

٤٥ - والنصيب المقرر للصين بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ من شأنه أن يزيد بنسبة ٣٥,٢ في المائة بالقياس إلى فترة الجدول السابق. ووفد الصين لا يعترض على تعديل هذا الجدول بصورة معقولة. والصين تدرك تماما مسؤولياتها إزاء الأمم المتحدة، ولقد وفت بالتزاماتها المالية للمنظمة وفقا لقدرتها على السداد. والصين عضو دائم بمجلس الأمن، وبالتالي، فإنها قد اضطلعت أيضا بالتزامات إضافية فيما يتصل بحفظ السلام. ولقد خطت خطوات واسعة في مجال تنميتها الاقتصادية، واحتفظت بمعدل نمو مرتفع، وقامت بتحسين مستويات معيشة شعبها. ومع هذا، فإنها لا تزال بلدا ناميا، حيث تتميز بقاعدة اقتصادية ضعيفة إلى حد ما، وبارتفاع عدد سكانها، وبوجود ناتج محلي إجمالي فردي لا يبلغ سوى خمس المتوسط السائد بالعالم في عام ٢٠٠١.

٤٦ - وفي النهاية، وحيث أن كافة البلدان سوف تتأثر بتحديد جدول السنوات الثلاث الجديد، فإن هذه المسألة ينبغي حلها من خلال مشاورات ديمقراطية تضم كافة الأعضاء على قدم المساواة.

٤٧ - **السيد طرزي** (تركيا): قال إن وفده يود أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. ولقد حددت المنهجية المتعلقة بإعداد جدول الأنصبة المقررة حتى عام ٢٠٠٦. ووفد تركيا يؤمن بجدوى الاحتفاظ بالمنهجية الحالية، وبتطبيقها عند تحديد الجدول الجديد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وسداد الاشتراكات، بكاملها وفي حينها، يشكل أمرا أساسيا بالنسبة لحيوية الأمم المتحدة. وكما سبق أن أدركت الجمعية العامة، يلاحظ أن خطط السداد المتعددة السنوات تشكل وسيلة مفيدة لقيام الدول الأعضاء بإثبات تعهدها بالوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. ووفد تركيا يوافق، بالتالي، على أن خطط السداد هذه جديرة بالتشجيع، وينبغي استخدامها بوصفها أداة لتقليل المتأخرات المستحقة على الدول. والعدالة والموضوعية تتسمان ببالغ الأهمية، سواء عند تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، أم عند تحديد جدول الأنصبة المقررة.

٤٨ - **السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك): تحدث أيضا باسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، فأشار إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم يعد لها وجود، وأنه قد حلت محلها خمس دول متساوية من الدول الخلف. وفي الوقت الذي تم فيه قبول هذه الدول الخلف جميعا في عضوية المنظمة، فإنه لم يحدث لأي دولة منها أن خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في شخصيتها القانونية، حيث استمر عزو اشتراكات مقررة لها، وذلك رغم أن جميع الدول الخلف الخمس ما فتئت تسدد ما عليها من اشتراكات مقررة.

٤٩ - وهذه القضية جديرة بالتناول بقدر كبير من الوعي، وذلك لسبب أساسي يتمثل في ما لها من آثار قانونية وسياسية، ولسبب آخر أيضا يتعلق بآثارها المالية. ولا يمكن تحديد موعد لتفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، حيث أن هذا قد تم في إطار عملية جارية. والدول الخلف قد أصبحت مستقلة في تواريخ مختلفة، علاوة على ذلك. وهذه المسألة فريدة في نوعها، وفي ضوء تعقد المشكلة، ونظرا للاضطلاع بالتشاور فيما بين الوزارات المختصة بالدول الخلف الخمس، فإن ثمة استحسانا لمطالبة الجمعية العامة بإرجاء النظر في هذه القضية إلى دورتها التاسعة والخمسين.

**البند ١٢٥ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات** (تابع) (A/57/783 و A/57/809؛ A/58/7 و Corr.1 و Add.1، A/58/32، A/58/194 و Corr.1 و Corr.2 و A/58/213)

٥٠ - **السيدة عفيفي** (المغرب): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن استخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات لم يصل بعد إلى الحد الأمثل. وفي هذا المضمار، تتطلع المجموعة إلى الاستماع إلى البيان الشفوي المقبل الذي سيدلي به رئيس لجنة المؤتمرات بشأن مدى الامتثال لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٢ من الفرع الثاني - ألف من قرارها ٢٨٣/٥٧ باء. والمجموعة ترغب في أن تؤكد على أن ثمة حاجة إلى تحسين المنهجية المتبعة حاليا في حساب عامل الاستخدام حتى تعكس الوقت المستغرق في الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية وسائر العناصر ذات الصلة. وهي تنظر بعين القلق إلى الاقتراح الوارد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات (A/58/194)، والذي يدعو إلى تقليص وقت وعدد الاجتماعات المشمولة بخدمات كاملة. وهذه القرارات من مسؤوليات الهيئات الحكومية الدولية.

٥١ - والمجموعة ترحب بما أكدته لجنة المؤتمرات من جديد من أن توفير خدمات المؤتمرات من أجل اجتماعات ومشاورات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، إلى أقصى حد ممكن، قد يسر من

أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة، وهي تطلب إلى الأمين العام أن يواصل توفير تلك الخدمات. والمجموعة تأسف لأن النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدتها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، والتي كانت مزودة بترجمة شفوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد انخفضت من ٩٨ إلى ٩٢ في المائة. وفي الفقرة ١٦ من الفرع الثاني - ألف من القرار ٢٨٣/٥٧ باء، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن آثار تكلفة القيام، على نحو أكثر قابلية للتنبؤ وأكبر ملاءمة، بتوفير خدمات المؤتمرات من أجل اجتماعات المجموعات الإقليمية وسائر المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. والاقتراحات الواردة في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/58/194 لا تفي بهذا المطلب. والمجموعة ترغب في التشديد على أهمية التقرير السالف الذكر، وهو تقرير جدير بالإصدار على جناح السرعة.

٥٢ - ومن الملاحظ، مع الارتياح، تزايد استخدام مركز المؤتمرات لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وينبغي الاستجابة لما طالبت به اللجنة من شراء كميات كبيرة من المعدات من أجل اجتذاب المؤتمرات الواسعة النطاق ذات المعارض. والنقص الواضح للموارد المتعلقة بخدمات المؤتمرات بمكتبي الأمم المتحدة بنيروبي وفيينا يبعث على القلق، مع هذا، ومما يسبب القلق أيضا ذلك التأخر في شغل الوظائف الشاغرة بقسم الترجمة الشفوية بمكتب الأمم المتحدة بنيروبي، وخاصة تلك الوظائف الشاغرة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وينبغي إيلاء معاملة مماثلة لكافة مراكز العمل. وعلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية لجعل خدمات المؤتمرات بنيروبي في نفس مستوى هذه الخدمات بسائر مراكز العمل.

٥٣ - وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، فإن المجموعة لا تزال تشعر بالقلق بشأن تأخر صدور بعض الوثائق. وهي تود أن تكرر القول بأن ثمة حاجة إلى الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة بالنسبة لتوزيع الوثائق، ولقاعدة الأسابيع العشرة بالنسبة لتقديم الوثائق من جانب الإدارات التي قامت بصياغتها حتى يمكن الاضطلاع بتجهيزها. والقرارات المتصلة بتوحيد التقارير من شأن اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وليس من الجائز لتقليص طول التقارير أن يؤثر على نوعية عرضها أو مضمونها. وفي ضوء أهمية الاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة، ينبغي إصدار المحاضر الموجزة والحرفية، على نحو سريع، باللغات الرسمية الست. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهدف تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية.

٥٤ - **السيد كرامير** (كندا): تحدث أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه يؤيد كل التأييد استمرار عملية إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مما ذكره الأمين العام في تقريره بالعام الماضي (A/57/289)، ومما تناولته الجمعية العامة في القرار ٢٨٣/٥٧ باء. والتقرير المرحلي المقدم إلى اللجنة (A/58/213)، يشير إلى الجهود التي يجري بذلها حاليا على جبهات متعددة، ومع هذا، فإنه يدل أيضا على تفاوت التقدم المحرز بالفعل. واتساع نطاق القضايا المعنية وتعقدها يتضمنان أن بطء التقدم لا يبعث على الفزع بالضرورة، وإن كان ينبغي الاحتفاظ بالالتزام بعملية الإصلاح هذه. وثمة رغبة في إثارة أربع قضايا في هذا الصدد.

٥٥ - فمن ناحية أولى، ما برحت استراتيجية الإصلاح ترمي إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء، من أجل زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة ورفع مستوى الإنتاجية. وقد كان من المدهش، بالتالي، أن يغفل التقرير المرحلي ذكر الإنتاجية، سواء من حيث المكاسب المنشودة أم المكاسب المتحققة. وفروع التقرير، التي تتناول استخدام التكنولوجيا ومعايير عبء العمل وقياس الأداء، لم تستخدم إطلاقا

كلمات ''الكفاءة'' أو ''فعالية التكلفة'' أو ''الإنتاجية''. ومن الواجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تؤكد أن مكاسب الإنتاجية من أهداف الإصلاح الواضحة؛ وإلا فإن الاستثمار الكبير في التكنولوجيا لن يجد مبررا له. وفي إطار التخطيط على نحو يتسم بالتروي، لا يجوز المساس بوظيفة أي فرد.

٥٦ - ومن ناحية ثانية، ينبغي قياس الكفاءة والإنتاجية على نحو كمي. والتقرير المرحلي لم يذكر شيئا عما طلبته الجمعية العامة، في العام الماضي، من استحداث طرق ومؤشرات لتقييم أداء خدمات المؤتمرات، ولا سيما من حيث فعالية التكلفة والكفاءة والإنتاجية. وقد طلب إجراء تقييمات للدورة الحالية. والدراسات الاستقصائية للعملاء تتسم بالجدوى، ومع هذا، فإنها ليست بديلا للتحليل الكمي وقياس الكفاءة والإنتاجية عبر فترات زمنية محددة.

٥٧ - ومن ناحية ثالثة، اتفقت الدول الأعضاء مع الأمانة العامة في عام ٢٠٠٢ على أن معايير عبء العمل الحالية لا تؤدي إلى قياس الإنتاجية على نحو دقيق، والجمعية العامة لا تزال مستعدة للأخذ بطرق حديثة، من قبيل تكاليف الوحدة المتصلة بعمليات العمل. ولقد مضى عامان على قيام الجمعية العامة، في القرار ٥٦/٢٥٣، بالمطالبة بإجراء استعراض لمعايير عبء العمل، وإن كان من الملاحظ أنه لا توجد تقنيات جديدة في هذا الصدد، مما يعني أن التقنيات القائمة هي الوحيدة التي يمكن استخدامها. ومن الواجب، بالتالي، أن تقدم إلى الجمعية العامة معلومات عن الأداء في إطار الاستناد إلى المعايير الراهنة لكافة مراكز العمل.

٥٨ - ومن ناحية رابعة، تتطلع وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى حدوث تقدم في الإدارة الكلية لخدمات المؤتمرات. وينبغي أن تراعى الظروف المحددة التي تكتنف كل مركز من مراكز العمل، وإن كان يتعين على رئيس الإدارة أن يضطلع بدور قيادي مسؤول.

٥٩ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن هذه المجموعة تؤيد البيان الذي أدلت به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٠ - واقتراحات الأمين العام توفر أساسا مفيدا لتحسين تقديم الخدمات في ميادين من قبيل دعم الاجتماعات والأمانات التقنية، والترجمة الشفوية، وإعداد الوثائق، والمجموعة الأفريقية مستعدة للنظر في تنفيذ تدابير من شأنها أن تزيد من فعالية النشاط الحكومي الدولي. وهي ترى، مع هذا، أنه يجب استشارة الدول الأعضاء على نحو تام قبل إدخال أية تغييرات، بالإضافة إلى تجنب أي إجراءات قد تؤثر بصورة معاكسة على العملية الحكومية الدولية.

٦١ - والمجموعة الأفريقية ترحب بالجهود التي يجري بذلها في الوقت الراهن من أجل تحسين استخدام مرافق المؤتمرات على النحو الوارد في تقرير الأمين العام بشأن استخدام مرافق وخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/809). ولقد لاحظت المجموعة أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يعتزم جعل المنتدى الحضري العالمي حدثا يتم كل سنتين، وأن هذا المنتدى قد يصبح حدثا من أحداث مجلس الإدارة اعتبارا من عام ٢٠٠٦. ومن شأن هذا أن يفضي إلى زيادة الاجتماعات الواردة في جدول المؤتمرات والمزودة بخدمات للترجمة الشفوية. ومن المتوقع أيضا أن تتزايد الاجتماعات الخارجة عن هذا الجدول.

٦٢ - ومن الواجب على الأمين العام أن يحتفظ بالجهود الرامية إلى تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة بنيروبي من خلال الإمعان في استخدام مرافق المؤتمرات لديه مع إعطائه نفس مركز مقار العمل الأخرى. والمجموعة الأفريقية تأمل في أن يتناول الاستعراض الشامل لشعبة خدمات المؤتمرات التابعة

للمكتب، وهو استعراض يتوقع القيام به أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قضية الموارد، مما سيؤثر بصورة مباشرة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٦٣ - وتقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠٠٣ (A/58/32) قد أشار إلى أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتزم، وفقا لمقرره ١٧/٢٠، أن يعقد دورات استثنائية على نحو تبادلي سنة بعد أخرى في مختلف المناطق بصورة متعاقبة. ومع هذا، فإن الجمعية العامة قد شددت، في قرارات عديدة، أنه يجب على هيئات ووكالات الأمم المتحدة أن تلتزم بقاعدة المقر. وهذا يتسم بأهمية خاصة في وقت تجري فيه عملية الإصلاح. والمجموعة الأفريقية ترغب في أن تعرف ما إذا كانت قرارات مجلس من مجالس الإدارة تلغي قرارات الجمعية العامة.

٦٤ - ومن رأي المجموعة الأفريقية أن التحرك نحو الإدارة الكلية لخدمات المؤتمرات ينبغي له أن يؤدي إلى المساواة في المعاملة لدى تخصيص الموارد وتطوير المعدات. وهي تشارك في مشاعر القلق التي تلم بإدارة المؤتمرات فيما يتصل بالقيام، على نحو لا يتسم بالمساواة، بإدخال تكنولوجيات جديدة في كافة مراكز العمل، وهي تحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لتزويد مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالحديث من التكنولوجيات.

٦٥ - والمجموعة الأفريقية قد لاحظت أن تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/58/194) يشير، في الفقرة ٣٧ منه، إلى أن التقرير المتعلق باستخدام مرافق وخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/57/809) سوف ينظر فيه من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. والمجموعة تحث اللجنة الاستشارية على دراسة هذا التقرير بأسرع ما يمكن، وفقا للإجراءات الواردة في تقريرها عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إجراءات تشييد المباني لدى منظمات الأمم المتحدة (A/36/643).

٦٦ - وفيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي أيضا، تتساءل المجموعة الأفريقية عن الخطوات التي ستتخذ قبل نهاية عام ٢٠٠٣ من أجل شغل وظائف المترجمين الشفويين، وهي وظائف شاغرة منذ وقت طويل. والتفسير الذي كثيرا ما يقدم في هذه الحالة قد أصبح متسما بالتكرار وغير باعث على الرضا.

٦٧ - وبشأن استخدام مركز المؤتمرات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ترحب المجموعة الأفريقية بالزيادة البالغة ٨٠ في المائة في معدل الشغل من خلال إعادة تنظيم المرافق وتحسينها، ولكنها ترى أنه يتعين القيام بمزيد من التكامل التشغيلي من أجل تمكين اللجنة من الاضطلاع بواجبات وولايات إضافية، من قبيل التنسيق الإقليمي للأنشطة في ظل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٨ - **السيد أيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده مستعد للموافقة على مشروع جدول السنتين لمؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو يشعر بالاغتباط إزاء قيام الجمعية العامة، عند إعداده، بمراعاة التدابير الواردة في قراري الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ ألف و ٥٩/٢٤٤ بشأن يوم الجمعة الحزينة لدى الكنائس الشرقية.

٦٩ - ومن الواجب أن تستخدم موارد خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة على أفضل وأنجع سبيل ممكن. ووفد الاتحاد الروسي يشعر بالتقدير إزاء جهود لجنة المؤتمرات وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في هذا المضمار، وهو سيظل مهتما على نحو وثيق بقضايا الترجمة التحريرية والشفوية. وينبغي أن تراعى، بكل دقة، القواعد المحددة بشأن استخدام اللغات الرسمية ولغات العمل بالمنظمة، كما ينبغي

إيلاء معاملة متساوية للدول الأعضاء فيما يتصل بنوعية وكمية الترجمة التحريرية والشفوية.

٧٠ - وصدور الوثائق في وقت متأخر لا يزال مبعث قلق بالغ على نطاق واسع؛ ووفد الاتحاد الروسي يؤيد، بالتالي، القيام داخل المنظمة بوضع نظام فعال للمسؤولية في هذا الشأن. وصدور الوثائق في حينها يتوقف أيضا على إجراء مناقشات مثمرة، وكذلك على عبء العمل لدى كل إدارة من الإدارات، وثمة ترحيب بالخطوات المتخذة على يد إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من أجل استحداث نظام لتحديد مواعيد نهائية.

٧١ - ووفد الاتحاد الروسي يعلن تقديره للجهود النشطة المبذولة من قبل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهدف تحسين خدمات المؤتمرات وزيادة المسؤولية وفعالية التكلفة، مما من شأنه أن يساعد في وفاء تلك الخدمات بمتطلبات الدول الأعضاء والعصر الحديث.

٧٢ - والهدف المتعلق بتحقيق تكامل الإدارة الكلية لخدمات المؤتمرات يتطلب التنسيق والحوار، على نحو وثيق، فيما بين الأمانة العامة ومكاتب الأمم المتحدة بجنيف ونيروبي وفيينا، وذلك بشأن القضايا المتصلة بالمسؤولية والميزانيات والتوظيف.

٧٣ - وثمة ترحيب بالممارسة الخاصة بعقد اجتماعات بشأن قضايا المصطلحات والترجمة فيما بين الوفود ودوائر الترجمة. وهذه التبادلات في الآراء ذات جدوى، وينبغي المضي في تطويرها.

٧٤ - وفي نهاية الأمر، يرى وفد الاتحاد الروسي أنه يمكن اعتماد مشروع القرار المتعلق بخطة المؤتمرات، والموصى به من قبل لجنة المؤتمرات في تقريرها (A/58/32)، بصيغته الحالية بهدف التعجيل بإنجاز أعمال اللجنة الخامسة.

٧٥ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٧٦ - وخدمات المؤتمرات تبعث على الارتياح بأعلى مستوى في حالة التزام المسؤولين عن تقديمها بالولايات المعزاة إليهم. ومن السمات المميزة للأمم المتحدة ما تتصف به من طابع متعدد اللغات. والنجاح في التفاوض يتوقف على توفير الوثائق والترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية. وينبغي معاملة كافة الوفود على نحو متساو في هذا الصدد. وفيما يتصل بالوثائق، يجب الاضلاع بالتوازن بين الإصدار في الوقت المناسب والاحتفاظ بمستوى النوعية.

٧٧ - ووفد الجمهورية العربية السورية يرحب بعملية الإصلاح الجارية في الوقت الراهن من أجل تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وينبغي لهذه العملية أن تتبع المبادئ المحددة، كما ينبغي الاضطلاع بتقييمها أثناء المضي فيها، والإصلاح لا يعني إعادة الهيكلة من أجل توفير التكاليف فقط، بل ينبغي لهذا الإصلاح أن يستهدف إعادة تنظيم الإدارة حتى تتمكن من الوفاء بولايتها، على نحو أكثر فعالية، ومن تحقيق مستوى أرفع شأنا من الخدمات من أجل الدول الأعضاء. وجميع نواحي هذه الولاية متساوية، ومن ثم، فإنه يلزم تخصيص الموارد بصورة تتيح معالجة هذه النواحي بكاملها.

٧٨ - ومن الجدير بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن تستخدم التكنولوجيا الجديدة، وإن كان هذا لا يمثل غاية في حد ذاته. ولا يجوز أن تعامل الأمم المتحدة كحقل للتجارب. فمن الواجب أن تستخدم التكنولوجيا حيثما كانت تتيح تحسين نوعية خدمات المؤتمرات، وطالما كانت تساعد الإدارة في الوفاء بمهمتها. ومن الحري بالترحيب، استخدام القدرة على التعرف على الصوت والترجمة

التحريرية بمساعدة الحاسوب والإملاء الرقمي وسائر التطبيقات، وإن كان من الواجب أن يراقب الناتج لكفالة الاحتفاظ بمستوى النوعية.

٧٩ - وممارسة الطباعة حسب الطلب تشكل تحسنا نوعيا يرمي إلى تقليل الفاقد. ومع هذا، فإنه لا يجوز لها أن تؤثر على كمية أو نوعية الوثائق، ومن المتعين على الأمانة العامة أن تواصل توزيع وثائق مطبوعة على الدول الأعضاء بجميع اللغات. ولدى النظر في توافر الوثائق إلكترونيا، يلاحظ أن تقرير الأمين العام بشأن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد خلص إلى نتيجة (A/58/213، الفقرة ٣٤) مفادها أن تطور التكنولوجيا، ولا سيما استخدام التكنولوجيا الجديدة في غرف الاجتماعات، سوف يؤدي في النهاية إلى تقليل الحاجة إلى الوثائق المطبوعة ورقيا. ومع ذلك، فإن هذا يتضمن، فيما يبدو، تناسبا لكون هذه الوثائق تشكل أفضل أداة للإبلاغ والتفاوض.

٨٠ - ونفس التقرير يعرض سببا لاستمرار التأخر في توفير المحاضر الموجزة من أجل الاجتماعات: نقص الموارد اللازمة لترجمة هذه المحاضر من لغاتها الأصلية. وليس هذا بالسبب المقبول منطقيا. فالميزانية تستند إلى الاحتياجات التي أبلغتها الإدارة إلى الجمعية العامة. وفي حالة إبلاغ هذه الاحتياجات على نحو سليم، فإن هذا يعني عدم وجود مشكلة ما فيما يتصل بالموارد. والإدارة قد سبق لها أن أشارت إلى حلول تكنولوجية محتملة لمشكلة المحاضر الموجزة. ووفد الجمهورية العربية السورية يفضل تقديم مقترحات محددة، بدلا من الاستمرار في وصف الحالة بالكآبة. وفيما يتصل بموضوع التكنولوجيا كذلك، ينبغي أن يعاد النظر في التعميم الإداري المتعلق بالنشر في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت (ST/AI/2001/5) الذي يغطي استخدام اللغات الرسمية بالمنظمة.

٨١ - ووفد الجمهورية العربية السورية لا يزال يشعر بالقلق لأن الأمانة العامة لا تتحرك إلا بصورة بطيئة فيما يتعلق بملء الوظائف الشاغرة الخاصة بالعاملين في الترجمة الفورية باللغة العربية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وذلك على الرغم من الطلبات المتكررة. والوفد يشعر بالقلق أيضا لوجود تناقص في نسبة الوثائق الصادرة باللغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وذلك رغم أن قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء بشأن خطة المؤتمرات يطالب بتوفير جميع الوثائق باللغة العربية.

٨٢ - ووفد الجمهورية العربية السورية ينادي بأن يسود المنطق والحوار في المناقشات المتصلة بخدمات المؤتمرات. وعلى الوفود أن تشارك في هذه المناقشات، وأن تتفهم احتياجات الوفود الأخرى، وأن تدرك أن بعض الوفود عرضة للتعوق من جراء محدودية ما لديها من موارد تكنولوجية ومادية.

٨٣ - **السيد ياماموتو** (اليابان): قال إنه يرحب بمشروع القرار المتعلق بخطة المؤتمرات، والذي أوصت لجنة المؤتمرات باتخاذه في تقريرها (A/58/32)، وإنه يأمل في أن يؤدي هذا المشروع إلى تيسير أعمال اللجنة الخامسة. وبشأن مسألة إدراج البند المعنون ''خطة المؤتمرات'' كل سنتين في جدول أعمال الجمعية العامة، يرى وفد اليابان أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تتعرض اليوم لإعادة الهيكلة، ومن ثم، فقد يكون من المفيد أن توضع مبادئ توجيهية للتحرك في الاتجاه المرسوم.

٨٤ - ووفد اليابان قد لاحظ أن ثمة تحسنا في إصدار الوثائق في حينها من جراء إدخال نظام تعيين فترات زمنية محددة، مما هو وارد في تقرير الأمين العام بشأن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/58/213)، ولكن الوفد

يأمل في تحقيق مزيد من التحسنات. وهو يفضل اتباع الطرق البديلة المشار إليها في الفقرة ٤٢ من ذلك التقرير.

٨٥ - ووفد اليابان قد نظر بعناية في الفقرات ٥٨ إلى ٦٢ من تقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات (A/58/194)، ومن ثم، فإنه يرى أن الممارسة الحالية الخاصة بتقديم نسخ مسبقة من مشاريع التقارير وغيرها من الوثائق تتفق مع التعميم الإداري ST/AI/2001/5 بشأن النشر في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، كما أن هذه الممارسة تيسر من أعمال تلك الهيئات وتجعلها أكثر كفاءة. ومن الواجب أن يحتفظ بها.

٨٦ - ووفد اليابان يرحب بتقليل الوظائف الشاغرة في دائرتي الترجمة التحريرية الإسبانية والصينية، وإن كان لا يزال هناك مجال للتحسينات. ومن الممكن أن تعالج هذه المشكلة، على أفضل وجه، من خلال الامتحانات التنافسية وتعزيز تنقل موظفي اللغات.

٨٧ - **السيد زهانغ ييشان** (الصين): أشار إلى أن المعدل الشامل لاستخدام خدمات المؤتمرات بمكاتب الأمم المتحدة الأربعة يبلغ ٧٥ في المائة، وإلى أن مستوى تغطية طلبات الترجمة الشفوية المتعلقة باجتماعات المجموعات الإقليمية وسائر المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء يصل إلى ٩٢ في المائة. وقال إن المعدل البالغ ٩٢ في المائة يقل عن الرقم المتحقق في الفترة السابقة، ومع هذا، فإنه لا يزال يمثل إنجازا ملموسا، فهذه الخدمات تقدم من خلال إعادة تخصيص الموارد التي لم تستعمل في اجتماعات أخرى.

٨٨ - وعملية الإصلاح، التي شرع فيها الأمين العام في عام ١٩٩٧، قد بدأت باتخاذ تدابير تتسم بالتركيز على دعم الأمانة التقني وخدمات المؤتمرات، ثم انتقلت إلى التشديد على إفادة المنظومة بكاملها من خلال تعديل طرق العمل، من قبيل تزايد استخدام التكنولوجيا. ومن الواجب أن يتركز الاهتمام، بالدرجة الأولى، على الاحتفاظ بتوفير نوعية رفيعة من الخدمات من أجل الدول الأعضاء. وثمة أمل في إدراج كامل تكاليف الإصلاح الجاري في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٩ - وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد قامت باستكشاف عدد كبير من الوسائل العلاجية من أجل حل تلك المشكلة المزمنة الخاصة بالتأخر في إصدار الوثائق، ولا سيما عن طريق اختيار نظام لتعيين فترات زمنية محددة. والوفد الصيني يأمل في أن يؤدي هذا إلى إدخال ما يلزم من تحسينات. وهناك تدبير آخر قد ثبت نجاحه فيما يبدو، وهو فرض حدود على عدد الصفحات. وفي الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣، امتثل ما يزيد عن ٩٠ في المائة من التقارير النابعة من الأمانة العامة بتلك الحدود.

٩٠ - ومعايير عبء العمل ترجع إلى عام ١٩٧٥، ومن الواجب أن يعاد النظر فيها. والأخذ بالجديد من التكنولوجيا قد جعل من استعراض تلك المعايير أمرا ضروريا، والوفد الصيني يؤيد ما اقترحته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من تشكيل فرقة عمل للاضطلاع بدراسة شاملة تغطي كافة الأعمال الرئيسية المتصلة باللغات. والدراسات الاستقصائية للعملاء، التي أجرتها الإدارة، تمثل خطوة إيجابية، كما أن من شأنها أن تزود موظفي اللغات بحافز على الإبقاء على جودة النوعية.

٩١ - **السيد شين جيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال، في معرض الرد على الأسئلة المثارة، إن التخطيط على نحو أفضل من جانب الهيئات الحكومية الدولية يوفر أحسن فرصة لزيادة الكفاءة في مجال استخدام موارد المؤتمرات. ومن أفضل الطرق لتحسين المعدل الشامل للاستخدام، التبكير في إعداد برامج العمل حتى يمكن

تعيين فترة زمنية محددة للوثائق في هذا الإطار، إلى جانب الإبلاغ المسبق عن إلغاء الاجتماعات.

٩٢ - ومن منطلق الإجابة على ما طلبته لجنة المؤتمرات من تقديم مقترحات بشأن جدولة دورات تلك الهيئات التي دأبت على القصور في استخدام موارد المؤتمرات المخصصة من أجلها، يلاحظ أن الأمانة العامة قد حددت طريقتين لإنجاز هذه المهمة. وتتمثل أولى هاتين الطريقتين في تقليل عدد الأيام المكرسة للهيئة المعنية. ومن الممكن لهذه الهيئة أن تقوم، على نحو بديل، بتقليل عدد اجتماعاتها التي تحظى بخدمات كاملة. وثمة خطوة تالية في هذه العملية تتضمن إجراء مناقشات مع تلك الهيئات، التي استخدمت موارد خدمة مؤتمراتها بنسبة تقل عن ٨٠ في المائة أثناء السنوات الثلاث السابقة، لبيان ما إذا كان هناك نهج ما، من النهجين المقترحين، يمكن له أن يزيد من معدل استخدامها للموارد. والبت في هذا الشأن يرجع، مع ذلك، إلى الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة.

٩٣ - وفيما يتعلق بإصدار الوثائق في حينها، يلاحظ أن الإصلاح، الذي يجري الاضطلاع به في الوقت الراهن على يد الإدارة، موجه بالتحديد نحو تحسين توقيت الخدمات الشاملة المقدمة للدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، إلى جانب تحسين نوعية هذه الخدمات وفعاليتها من حيث التكلفة، وذلك من خلال الاضطلاع بتخطيط أرفع شأنا. والنتائج الأولية المحرزة في هذا الصدد تبعث بالفعل على التشجيع، ومع ذلك، فإن الإدارة لا تشعر بالارتياح حتى الآن، وهي تأمل في القيام، بفضل تعاون جميع الأطراف المعنية، بتحقيق الامتثال الكامل لولايات الجمعية العامة خلال سنوات قليلة. ومن المزمع أن يضطلع بدراسات استقصائية لقياس مستوى ارتياح المستعملين إزاء نوعية الخدمات التي توفرها الإدارة. والدراسة المتعلقة بمعايير عبء العمل، التي ستجريها الإدارة، سوف تنظر أيضا في سبل الإمعان في تحسين النوعية. وفيما يخص فعالية التكلفة، يلاحظ أن الإصلاحات تستهدف الاحتفاظ بنفس المستوى الشامل للخدمات بتكلفة أقل قدرا، أو زيادة الناتج باستعمال ذات المعدل من الموارد. ومن المتوقع من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات أن تحقق بعضا من المكاسب في الإنتاجية الشاملة، وإن لم يكن ذلك بالضرورة في الوحدات كل على حدة.

٩٤ - وهناك مجال آخر من مجالات الإصلاح يتمثل في إدخال أسلوب الطباعة حسب الطلب، وليس من المقصود بهذا الأسلوب القضاء على توزيع نسخ مطبوعة، فالهدف منه يتضمن مضاهاة العرض بالطلب بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. وفي الوقت الذي يتم فيه تشجيع البعثات الدائمة على الاستفادة من الموارد الحوسبية المتاحة على الخط مباشرة، إلى جانب قيامها باستعراض احتياجاتها من الوثائق المطبوعة، فإن الأمانة العامة ستواصل تقديم النسخ المطبوعة طالما كانت هناك ضرورة لذلك. ودور التكنولوجيا لا يتمثل في تقليل الخدمات المتاحة، بل إنه يتمثل في تحسينها، والإدارة تقوم كذلك باستكشاف مدى إمكانية تهيئة غرف خاصة مع تزويدها بنظام الوثائق الرسمية، حيث يمكن لأعضاء الوفود أن يصلوا إلى الوثائق ذات الصلة على الخط مباشرة أو أن يقوموا بطباعتها.

٩٥ - وبشأن إتاحة موارد خدمات المؤتمرات من أجل المجموعات الإقليمية، يراعى أن الولاية الحالية تتضمن تقديم هذه الموارد على أساس مخصص، رهنا بمدى توفرها. وفي حين أن الإدارة قد بذلت قصاراها لمجابهة الطلب، ولا سيما من خلال إعادة توزيع الموارد من الاجتماعات الملغاة لخدمة اجتماعات المجموعات الإقليمية، فإن قرابة ١٠ في المائة من طلبات الاجتماعات لا تزال متعذرة التحقيق. والأمر يرجع الآن للدول الأعضاء، فهي التي تستطيع البت فيما إذا كان ينبغي أن يدرج بند مستقل في جدول المؤتمرات لتوفير

الخدمات اللازمة للمجموعات الإقليمية وتخصيص الموارد الضرورية للوفاء بهذا الغرض.

٩٦ - وعلى صعيد معايير عبء العمل والإنتاجية، يلاحظ أن تعزيز الإنتاجية يشكل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح الذي تنهض به الإدارة. ومع هذا، فإن الطرق التقليدية لقياس الإنتاجية، التي صيغت منذ عقود مضت والتي لا تتضمن مراعاة استخدام تكنولوجيا المعلومات أو بيان المنافع التي تعود على المنظومة بأسرها، ربما لم يعد بإمكانها أن تقيم أداء موظفي اللغات بصورة دقيقة. ودراسة معايير عبء العمل من شأنها أن تساعد الإدارة في استحداث أدوات تتسم بالمزيد من الجدوى فيما يتصل بقياس الأداء.

٩٧ - وفي مجال تقليص طول التقارير، لا يجوز لأي تقليص من هذا النوع أن يؤثر على نوعية بيانات التقارير أو مضمونها، ومن الواجب أن يضطلع به على نحو غير انتقائي. ويتمثل الهدف في هذا الصدد في تقديم تقارير تتسم بمزيد من التركيز ومن الأخذ بمنحى عملي، مع شمولها لتوصيات واضحة. والنتائج المحرزة حتى الآن، في إطار توحيد التقارير، تبعث على التشجيع إلى حد كبير، ومن المزمع الاستمرار في هذه المبادرة.

٩٨ - وفيما يتصل بموضوع ملء وظائف المترجمين الشفويين الشاغرة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، يلاحظ أن حجيرات الترجمة الروسية والصينية والفرنسية مكتملة من حيث عدد موظفيها، ولقد عين مترجم شفوي بالفعل لملء الوظيفة الشاغرة بحجيرة اللغة الانكليزية وسوف يزاول هذا المترجم عمله بعد قليل. أما الوظيفتان الشاغرتان في حجيرة اللغة الإسبانية فإنهما سيشغلان في المستقبل القريب. وثمة مشاكل قائمة اليوم، مع هذا، في مجال تعيين الموظفين اللازمين في حجيرة اللغة العربية، ومن أجل ذلك، فإنه يضطلع في الوقت الراهن بوضع برنامج تدريبي، بالاشتراك مع الجامعات، من أجل إعداد مترجمين شفويين مؤهلين. وهناك مشكلة ذات صلة تتمثل في كيفية ضمان استغلال خدمات المؤتمرات على نحو كامل بنيروبي. وبغية تحقيق هذا، يتعين الاضطلاع بالتعاون اللازم من قبل كافة الأطراف المؤثرة.

٩٩ - وفي نهاية المطاف، وفيما يتعلق بمشكلة المحاضر الموجزة، يمكن قياس العمل المتأخر بحصر عدد الجلسات التي لم تصدر بشأنها محاضر موجزة، أو بحساب عدد النسخ اللغوية التي لم تكتمل بعد. وبالنسبة لبعض الهيئات، لا تزال المحاضر الموجزة معلقة بشأن جلسات سبق عقدها في وقت قد يرجع إلى عام ١٩٩٨. وفي كل حالة، يلاحظ أن المحضر الموجز الأصلي قد تم إنجازه بالفعل، ومع هذا، ومن منطلق الالتزام بتلك القاعدة التي تتطلب توزيع الوثائق بكافة اللغات الرسمية الست في وقت واحد، فإنه يتم إرجاء إصدار المحاضر إزاء عدم اكتمال نسخة لغوية واحدة أو أكثر. وثمة تكليف بترجمة المحاضر الموجزة لدى توفر الإمكانات اللازمة. وحيث أن المحاضر الموجزة تشكل وثائق لاحقة للدورة، فإنها تحظى بالضرورة، مع هذا، بأولوية دون أولوية الوثائق التداولية السابقة على الدورة أو اللازمة أثناء الدورة. وبالتالي، فإن المشكلة تتمثل أساسا في عدم كفاية قدرات الترجمة. وبغية التخفيف من حدة هذا الوضع، يلاحظ أن الإدارة قد قامت، أو أنها تنوي القيام، باتخاذ تدابير من قبيل إعادة تخصيص الموارد، حيثما أمكن، لترجمة المحاضر الموجزة، مع مزامنة ترجمة هذه المحاضر. والإتيان بحل مستدام لهذه المشكلة يتطلب، رغم ذلك، تعزيز موظفي دوائر الترجمة، أو توفير أموال إضافية للاستعانة بمصادر خارجية في ترجمة المحاضر الموجزة. وثمة خيار آخر يتضمن الاستعاضة عن المحاضر الموجزة بتسجيلات صوتية رقمية. ومن شأن الدول الأعضاء، مع هذا، أن تبت في وسيلة العمل التي تعد أكثر ملاءمة. ودون اتخاذ قرار ما من جانب هذه الدول، يلاحظ

أن ذلك الوضع الذي لا يبعث على الارتياح، والخاص بالمحاضر الموجزة، سيظل قائما.

١٠٠ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إنها تلتمس توضيح العلاقة بين تعيين الموظفين اللازمين بوظائف اللغات في نيروبي وعملية النهوض بمرافق المؤتمرات في مركز العمل هذا. ومن الجدير بالترحيب أيضا، تلك المعلومات المتصلة بحالة التقرير الخاص بتحسين وتحديث مرافق المؤتمرات بنيروبي، حيث ينبغي التعجيل بهذا التقرير من أجل تمكين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من النظر فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.